Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وفى الواقع فإن هذين السببين لايكفيان وحدهما لرفض نظرية ما ؛ فكون النظرية فلسفية أو منطقية ليس سببا كافيا لرفضها . فلقد سبق أن رأينا فى التمهيد أن المنهج العلمى الحديث يقبل وجود الفروض العقلية وإن وضع لذلك شروطا (٣٢) ، فكان ينبغى على المحدثين مناقشة هذه الشروط ، ليروا هل تنطبق على نظرية العامل أم لا ؛ فإذا انطبقت عليها قبلوها ، وإن لم تنطبق تحتم رفضها . غير أن المحدثين لم يفعلوا ذلك، ورفضوا النظرية لمجرد قول الدكتور إبراهيم مدكور إنها ذات أصول فلسفية ومنطقية .

كما أن رفضها لما أشاعته فى النحو العربى من كثرة التفكير النظرى والتناقض بين النحاة ، ليس سببا كافيا أيضا لرفضها ؛ فقد يكون ذلك راجعا لسوء استخدام النحاة لهذه النظرية وليس إلى وجود عيب ذاتى فيها .

لذلك فإن الأقرب إلى الصواب ، هو نقد الأسس النظرية والإبستمولوجية التى قامت عليها هذه النظرية ، وتطبيق الشروط التى اشترطتها نظرية المعرفة عند المحدثين لقبول الفرض العلمى أو رفضه .

لهذه النظرية أكثر من جانب واحد ؛ فلها جانبها النظرى ، وجانبها التطبيقى وجانبها النفعى (٣٣) ، وربما كانت لها جوانب أخرى ، غير أن أهم تلك الجوانب بالنسبة لنا هو جانبها النظرى وجانبها التطبيقى ولذلك فسوف نحاول نقدها من هذين الجانبين .

١ - الجانب النظرى :

كل لغوى يتصور عملية الكلام تصورا خاصا به ؛ وعلى ذلك فإن قبول أو رفض

---

(٣٢) انظر ص ٢٢ من هذا البحث .

(٣٣) حيث يرى الدكتور عبده الراجحى أنها لاتزال أساسا صالحا لتحليل الظواهر النحوية فى العربية (انظر كتاب فقه اللغة فى الكتب العربية ص ١٥٨ للدكتور عبده الراجحى) .